

التذييل ٥

اتفاق سابق لميثاق للمصالحة الوطنية

نحن، الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق،

- الأحزاب السياسية: التحالف من أجل الديمقراطية، والمؤتمر الوطني، والمسعى التحرري في أفريقيا السوداء، والمنبر المدني، والجبهة القومية من أجل التقدم، وجيلا - الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية، وحركة الديمقراطية والتنمية، وحركة الديمقراطية والاستقلال والتقدم الاجتماعي، وحركة الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة التقدم الاجتماعي لأفريقيا السوداء، وحركة التقدم الاجتماعي/بارتيليمي بوغاندا، وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية من أجل النهضة، والحركة الاشتراكية لأفريقيا الوسطى، والحزب الجمهوري التحرري، والحزب المسيحي الديمقراطي، والحزب الديمقراطي التحرري، والحزب الجمهوري لأفريقيا الوسطى، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، وتجمع شعب أفريقيا الوسطى، والاتحاد الديمقراطي الجمهوري/فيني كودرو، والاتحاد من أجل الديمقراطية والنهضة لعموم أفريقيا، والاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية، واتحاد الشعب من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاتحاد من أجل الجمهورية.

- والمنظمات النقابية: اتحاد النقابات المسيحية لعمال أفريقيا الوسطى، والاتحاد الوطني لنقابات عمال أفريقيا الوسطى، واتحاد نقابات عمال أفريقيا الوسطى، ومنظمة النقابات الحرة للقطاعات العام وشبه العام والخاص، والاتحاد النقابي لعمال أفريقيا الوسطى،

- والمجتمع المدني،
المجتمعة في بانغي في الفترة من ١١ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في قصر الجمعية الوطنية، في إطار أعمال لجنة التشاور والحوار، تحت إشراف اللجنة الدولية للمتابعة التي يرأسها صاحب السعادة الجنرال أمادو توماني توريه،

** إذ نضع في الاعتبار أن مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات فرنسا وأفريقيا المعقود في واغادوغو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قرر أن يوفد إلى بانغي بعثة وساطة تتألف من أصحاب السعادة الحاج عمر بونغو رئيس غابون، وبلاز كومباوري رئيس بوركينا فاسو، وإدريس ديبي رئيس تشاد، وألفا - عمر كوناري رئيس مالي؛

** وإذ نضع في الاعتبار أنه تم في أعقاب هذه البعثة إنشاء اللجنة الدولية للمتابعة، المكلفة بتنفيذ التدابير الواردة في الإعلان النهائي المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وبالبحث عن حل سلمي ودائم للأزمة في أفريقيا الوسطى، ونظرا للنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها:

** وإذ نضع في الاعتبار الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والذي يتضمن إعلان تدابير عديدة لتخفيف حدة التوتر ونداء من أجل الانتفاضة القومية؛

** وإذ نعتبر أن زيادة حدة التوترات الاجتماعية - السياسية من شأنها أن تعرض الوحدة الوطنية للخطر،

** وتصميما منا، خدمة للمصلحة العليا لأمة أفريقيا الوسطى والقارة الأفريقية، على أن نضع حدا، بفضل الحوار والتشاور، لكل استئناف للصدام المسلح؛

** وحرصا منا على تعزيز العملية الديمقراطية وسيادة القانون، وعلى تأمين احترام حقوق الإنسان وصور مكاسب الديمقراطية في أفريقيا الوسطى والحفاظ على السلام والوحدة الوطنية؛

** ومراعاة للتقرير العام والتوصيات التي اعتمدها لجنة التشاور والحوار في بانغي في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

نتفق رسميا على ما يلي:

المادة ١

إننا، الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق، مصممون على احترام الشرعية الدستورية المعرضة للخطر من جراء الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، فضلا عن الآثار الضارة المترتبة على مختلف التمردات.

المادة ٢

نؤيد جميع أحكام الاستنتاجات المتوصل إليها في أعمال لجنة التشاور والحوار، ونتعهد بالعمل على تنفيذها.

ونحن، بالتالي، نناشد السلطات العامة أن توافق عليها وتقوم بإنفاذها، وفقا لأحكام الدستور.

المادة ٣

نطلب الإبقاء على اللجنة الدولية للمتابعة بغية تأمين التقيد الصارم بالتوصيات المنبثقة عن أعمال لجنة التشاور والحوار.

وفي حالة عدم امتثال أحد الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق، يمكن لأي طرف يرى أنه متضرر أن يلجأ إلى تحكيم اللجنة الدولية للمتابعة.

المادة ٤

نتعهد بأن نشارك مشاركة كاملة في مداوات مؤتمر المصالحة الوطنية الذي سيجري تنظيمه.

المادة ٥

نؤيد كل تفاوض، ونحن مستعدون للمشاركة فيه، بغية التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة لجميع المشاكل الناشئة من الأزمة في أفريقيا الوسطى.

نتعهد بأن نسوي، أو أن نسهل تسوية، جميع الخلافات التي قد تنشأ، وذلك عن طريق الحوار والتشاور.

المادة ٦

نؤكد من جديد تمسكنا بتنفيذ بروتوكول الاتفاق السياسي، والاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر العام للدفاع الوطني، وبرنامج القدر الأدنى المشترك.

المادة ٧

يرد مرفقا بهذا الاتفاق، بصفة أحكام لأغراض التطبيق، التقرير العام عن أعمال لجنة التشاور والحوار، وتقرير اللجنة السياسية والمؤسسية، واللجنة الأمنية والاجتماعية، ولجنة المصالحة الوطنية والتعويضات.

حرر في بانغي، في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

الأطراف الموقعة:الأحزاب السياسية:

التحالف من أجل الديمقراطية والتقدم	المؤتمر الوطني	المسعى التحرري في أفريقيا السوداء
المنبر المدني	الجبهة القومية من أجل التقدم	جيلا - الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية
حركة الديمقراطية والتنمية	حركة الديمقراطية والاستقلال والتقدم الاجتماعي	حركة الديمقراطية في جمهورية افريقيا الوسطى
حركة التقدم الاجتماعي لأفريقيا السوداء	حركة التقدم الاجتماعي/بارتيليمي بوغاندا	حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى
الحركة الوطنية من أجل النهضة	الحركة الاشتراكية لأفريقيا الوسطى	الحزب الجمهوري التحرري
الحزب المسيحي الديمقراطي	الحزب الديمقراطي التحرري	الحزب الجمهوري لأفريقيا الوسطى
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	تجمع شعب أفريقيا الوسطى	الاتحاد الديمقراطي الجمهوري/ فييني كودرو
الاتحاد من أجل الديمقراطية والنهضة لعموم أفريقيا	الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية	اتحاد الشعب من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية
		الاتحاد من أجل الجمهورية

المنظمات النقابية:

اتحاد النقابات المسيحية لعمال أفريقيا الوسطى	الاتحاد الوطني لنقابات عمال أفريقيا الوسطى	اتحاد نقابات عمال أفريقيا الوسطى
--	--	----------------------------------

منظمة النقابات الحرة
للقطاعات العام وشبه العام
والخاص

الاتحاد النقابي لعمال أفريقيا
الوسطى

المجتمع المدني:

(أ) التنظيمات الدينية:

رابطة الكنائس الإنجيلية
لأفريقيا الوسطى

المؤتمر الأسقفي لأفريقيا
الوسطى

الجماعة الإسلامية لأفريقيا
الوسطى

(ب) حقوق الإنسان، العدالة،

الديمقراطية:

رابطة أفريقيا الوسطى
لمكافحة التعذيب وإلغاء عقوبة
الإعدام

رابطة النساء القانونيات
لأفريقيا الوسطى

فريق الدراسات والبحوث من
أجل الديمقراطية والتنمية
الاقتصادية والاجتماعية

رابطة أفريقيا الوسطى لحقوق
الإنسان

حركة الدفاع عن حقوق الإنسان

مرصاد أفريقيا الوسطى لحقوق
الإنسان

(ج) المنظمات الوطنية:

اللجنة المخصصة المعنية
بالشباب

المنظمة النسائية لأفريقيا
الوسطى

(د) المنظمات المهنية:

اتحاد أفريقيا الوسطى الوطني
لأرباب العمل

التذييل ٦

لجنة التشاور والحوار

* * *

*

تقرير عام

من ١١ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عٌقد في بانغي، عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، اجتماع لجنة التشاور والحوار، وهي هيكل أنشأته اللجنة الدولية للمتابعة لإيجاد سبل للخروج من الأزمة التي يمر بها البلد، وذلك بالاستعانة بما يقدمه مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانغي من دعم سوقي وتقني.

وجمع اللقاء ممثلين عن الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وهي القوى الحية لدولة أفريقيا الوسطى، برئاسة صاحب السعادة الجنرال أمادو توماني توريه رئيس مالي السابق ورئيس اللجنة الدولية للمتابعة. وعقدت الجلسة الافتتاحية للجنة التشاور والحوار في مبنى الجمعية الوطنية لأفريقيا الوسطى.

وأشار الجنرال أمادو توماني توريه، في بيانه الافتتاحي، إلى أن حدوث ثلاثة تمردات في ثمانية أشهر أمر غير عادي. ودعا جميع الأطراف إلى ضبط النفس. ولهذا الغرض، ذكر أنه قرر، بعد إجراء عدة مشاورات، فتح مستويين من الحوار والتشاور للنفاذ إلى جوهر المشاكل وإيجاد حلول دائمة للأزمة التي تعصف بالبلد.

وتم المستوى الأول من الحوار والتشاور مع الشباب المنتمين إلى القوات المسلحة المتمردة في أفريقيا الوسطى، وجرى المستوى الثاني مع كافة الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وأهل الرأي. وأعرب عن أمله في أن تشارك القوى الحية لدولة أفريقيا الوسطى، من خلال المناقشات الصريحة والرصينة والتي تقوم بخاصة على حُسن النية والتفاهم والاحترام المتبادلين، في تجسيد التدابير التي أعلن عنها صاحب السعادة آنج - فيليكس باتاسي، رئيس الدولة، في الكلمة التي وجهها إلى الشعب بمناسبة رأس السنة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، من ناحية، وأن تحدد، من ناحية أخرى التدابير القديمة و/أو الحديثة التي تقترحها، وختاماً، أن تتابع وتأخذ في الاعتبار نتائج المفاوضات التي تجريها اللجنة الدولية للمتابعة، بشكل مواز، مع الشباب المتمردين.

وقررت اللجنة، بناء على طلب العديد من أعضائها، أن تصدر، قبل الشروع في أعمالها، إعلاناً التزم فيه المشاركون بالعمل معا بغية التوصل إلى استنتاجات تعيد الطمأنينة والأمل إلى سكان أفريقيا

الوسطى، وطلبوا من جميع الأطراف المعنية بالأزمة أن تمتنع عن أي أعمال أو أقوال من شأنها أن تضر بالهدوء الذي تتسم به أعمالهم.

ثم قرر المشاركون في لجنة التشاور والحوار مواصلة أعمالهم في إطار ثلاث لجان هي:

- لجنة الشؤون السياسية والمؤسسية،
- لجنة الشؤون الأمنية والاجتماعية،
- لجنة المصالحة الوطنية والتعويضات.

وترأس كل لجنة عضو من اللجنة الدولية للمتابعة، يساعده مقرران أو ثلاثة تعيّنهم كل لجنة.

وعيّنت اللجنة الدولية للمتابعة المقرر العام، رئيس اللجنة المعنية بوضع تقرير تولى عن الأعمال وممثل فريق الدراسات والبحوث من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وحدد المشاركون في نهاية أعمالهم، تدابير هم واثقون من أن تطبيقها سيمكّن جمهورية أفريقيا الوسطى من استعادة السلام بشكل نهائي لكي تشرع أخيراً في تنمية بشرية مستدامة تعود بأقصى فائدة على سكانها.

وهذه التدابير المتصلة بالمجالات السياسي والمؤسسي، والاجتماعي والأمني، والتي من شأنها أن تهيئ المصالحة الوطنية هي التالية:

أولاً - على الصعيد السياسي والمؤسسي

١ - أشار المشاركون إلى خطاب رئيس الدولة بتاريخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وأعربوا عن ترحيبهم بالإعلان عن جدول زمني للانتخابات، لكنهم ارتأوا أنه من الضروري، أولاً، تنقيح قانون الانتخابات لكي توضع الانتخابات البلدية في الاعتبار. وأوصي بإنشاء لجنة انتخابية مشتركة ومستقلة تتولى تحديد الجدول الزمني مع مراعاة توافر الإمكانيات المالية، ومستوى الأمن الذي سيكون سائداً في البلد.

٢ - وتقرر أن تكوين حكومة وحدة وطنية حقيقية تشمل كافة الانتماءات السياسية والمجتمع المدني شرط أولي، وأن أهم المقاييس التي تراعى في تكوينها هي الكفاءة والنزاهة والجغرافيا السياسية.

٣ - وحظيت مسألة منح معاش لرؤساء الدولة السابقين بترحيب معظم المشاركين. بيد أن جزءاً من المجتمع المدني، يتمثل في بعض النقابات العمالية، أبدى تحفظات عليه مبيّناً أنه لو تم ذلك بالنسبة إلى رؤساء الدولة السابقين، ينبغي أيضاً التفكير في مصير السكان.

٤ - وبخصوص تعليق البت القضائي في تقرير مراجعة الحسابات الذي أعده البرلمان، طلب المشاركون التخلي عن ذلك ببساطة لأسباب تتصل بتهدئة الوضع. بيد أن جزءاً من المجتمع المدني أبدى تحفظات، مرتئياً أن هذه الممارسة من شأنها أن تدخل في عادات أفريقيا الوسطى ثقافة الإفلات من العقاب، وتشجع الإدارة السيئة للشؤون والأموال العامة، وتقضي على المساءلة، التي هي عنصر هام من عناصر الحكم الجيد.

٥ - وفيما يتعلق بالمجلس الأعلى للمواد السمعية - البصرية، يجري التطلع إلى هذه الهيئة بفارغ صبر، ولكن حتى يكون البدء بمبادئ الأمور، اقترح المشاركون أن يُعرض على الجمعية الوطنية، قبل ذلك، مشروع لقانون الصحافة.

٦ - وفيما يتصل بالعضو، يعتبر المشاركون أن هذا الإجراء ضروري وملح.

وأعرب المشاركون عن أملهم في أن يكون العضو عاماً ولكن مقتصرًا على الوقائع والأعمال الناجمة عن التمرد الثالث.

٧ - وبالنسبة إلى المؤتمر العام للدفاع الوطني، يوصي المشاركون في لجنة التشاور والحوار بتطبيق القرارات الناتجة عن أعماله. وكذلك الشأن بالنسبة إلى استنتاجات المؤتمر العام للشباب، التي لم تطبق بعد.

٨ - ويتضح من مناقشات المشاركين أن هناك حاجة ملحة إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية، بإنشاء آلية لمراقبة مدة الحبس الاحتياطي. ويتعيّن أيضاً تعزيز الإمكانات البشرية والمادية لكي يشتغل الجهاز القضائي على نحو جيد.

٩ - وتم التداول طويلاً حول عدم احترام إجراءات الحصول على مختلف الوظائف في جامعة بانغي، مما يجعل هذه الأخيرة تحيد عن معايير اشتغال الجامعات العضوة في المجلس الأفريقي والمدغشقرى للتعليم الجامعي. وأوصى المشاركون بأن تحترم السلطات العامة استقلال هذه المؤسسة. وشددوا كذلك على معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة لأغراض التعيين في وظائف الخدمة المدنية.

١٠ - وارتأى المشاركون أن دوائر رئاسة الجمهورية كثيرة العدد إلى حد أن فيها ازدواجا مع الإدارات الوزارية وتشكّل غالباً حجاباً بين رئيس الدولة وشعبه. لذلك اقترحوا الحد من هذه الدوائر بشكل ملحوظ والإبقاء على الأساسي منها فقط، مما يقلص في الوقت ذاته تكاليف اشتغال هذه المؤسسة العليا للجمهورية.

١١ - وكانت إحدى النقاط التي تمحورت حولها المناقشات هي تنقيح بعض مواد الدستور. وأوصى المشاركون بقراءة أخرى للقانون الأساسي.

١٢ - والمشكلة الحاسمة التي استقطبت اهتمام المشاركين هي عدم تطبيق النصوص القانونية والتنظيمية وكذلك القرارات الرضائية. وحثوا بشدة على التطبيق الفعلي لهذه النصوص، ولا سيما بروتوكول الاتفاق السياسي، وعمما قريب، برنامج القدر الأدنى المشترك. وأوصى المشاركون كذلك السلطات العامة بأن تأخذ في الاعتبار الاستنتاجات التي تتمخض عنها أعمال لجنة التشاور والحوار.

١٣ - وقرر المشاركون إصدار نداء لاحترام دستور الجمهورية وشرعيتها الدستورية ومؤسساتها وقوانينها وأنظمتها، واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانيا - على صعيد التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل المصالحة الوطنية

١٤ - إن المصالحة الوطنية تقتضي في المقام الأول الإحاطة بالأضرار التي تعرضت إليها جميع الأطراف. لذلك يوصي المشاركون بتهيئة إطار ملائم من أجل تقييم جيد للخسائر الناجمة عن مختلف الأزمات وتعويض منصف للضحايا.

١٥ - وبغية إرساء دعائم سلام دائم، يوصي المشاركون بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية. غير أن الآجال التي أعلن عنها رئيس الدولة تبدو قصيرة. واقترحوا تعديل هذه الآجال ليتسنى القيام بتحضيرات جيدة.

ولهذا الغرض، يأمل المشاركون أن تسبق هذا المنتدى لقاءات على صعيد المقاطعات التي سترسل إلى مؤتمر المصالحة الوطنية وفودها واقتراحاتها، وذلك بغية إشراك جميع فئات السكان.

وسيختتم مؤتمر المصالحة الوطنية بالتزام جميع المشاركين التزاما رسميا بالسلام.

١٦ - ولكي تكون المصالحة الوطنية دائمة، يعتقد المشاركون أنه لا بد من الأخذ في جمهورية أفريقيا الوسطى بإدارة للشؤون العامة تقوم على مبادئ الحكم الجيد، ولا سيما الإدارة الجيدة للموارد البشرية والمالية، والشفافية، والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب، وإرساء المساءلة واحترام حقوق الإنسان، لكي تترسخ في هذا البلد ثقافة حقيقية للسلام والديمقراطية.

١٧ - ويقترح المشاركون أن يعاد، في ظل الشرف والكرامة، إدماج الأفراد العسكريين المتمردين في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

ثالثا - على صعيد المسائل الاجتماعية والأمنية

١٨ - بالرغم من النداءات من أجل استئناف العمل والدروس في المؤسسات، فإن الدوائر الإدارية والمؤسسات المدرسية لا تزال خالية تقريبا. وهناك حاجة ماسة إلى تهيئة ظروف الثقة والأمن لتدارك هذا الوضع.

ومن ناحية أخرى، يوصي المشاركون بدفع متأخرات المرتبات والمعاشات والمنح الدراسية وتنقيح الجدول الزمني للسنة الدراسية ١٩٩٦-١٩٩٧.
